

غير مسبوق. ففي سياق مكافحة الجائحة، بادرت الحكومات بالجمع بين التدخلات الكبيرة لدعم احتياجات الصحة العامة واتخاذ إجراءات على صعيد المالية العامة تصل إلى ٨,٧ تريليون دولار تقريبا. وقامت البنوك المركزية بعمليات ضخمة لضخ السيولة، كما بادرت البلدان الغنية بموازنة البلدان الأفقر.

سرعة قياسية

تحرك الصندوق لمواجهة الأزمة بسرعة قياسية. فقد ضاعفنا قدرتنا على تقديم التمويل الطارئ على وجه السرعة لتلبية الطلب المتوقع وقدره حوالي ١٠٠ مليار دولار— ومع انتصاف شهر مايو كان الصندوق قد وافق على تمويل ستين بلدا، وهو أمر غير مسبوق. كذلك أنشأنا خطا جديدا للسيولة قصيرة الأجل، واتخذنا خطوات لزيادة تمويلنا الميسر بمقدار ثلاثة أضعاف، مستهدفين لزيادة موارد الإقراض الجديدة في «الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر» إلى ١٧ مليار دولار لمساعدة الاقتصادات الفقيرة.

ولمساعدة البلدان الأعضاء ذات الأوضاع الضعيفة من خلال تخفيف خدمة الدين المستحقة عن التزاماتها تجاه الصندوق، أجرينا تعديلات في قواعد الاستفادة من «الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون». وبالتعاون مع البنك الدولي، حثنا الدائنين الثنائيين الرسميين على تعليق مدفوعات السداد المستحقة على أفقر البلدان حتى نهاية عام ٢٠٢٠.

ومع هذا التحرك السريع، دأب الصندوق على تأكيد التزامه الجماعي ودعمه الراسخ لبلدانه الأعضاء في معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالحوكمة. فالفساد يستنزف الموارد بعيدا عن أولويات كالصحة العامة، والحماية الاجتماعية، والتعلم من بُعد، وغيرها من الخدمات الضرورية. ويؤدي تشوه أولويات الإنفاق إلى تقويض التعافي والجهود طويلة الأجل لتشجيع النمو المستدام والاحتوائي، أو رفع الإنتاجية ومستويات المعيشة. ورسالتنا للحكومات واضحة: ابدلوا كل ما في وسعكم، ولكن تأكدوا من توثيق التكاليف. فنحن لا نريد أن يتراجع الاهتمام بالمساءلة والشفافية، وهو ما يعني، عمليا، دعم البلدان في اعتماد مجموعة من الإجراءات لإدارة المالية العامة ومكافحة الفساد وغسل الأموال.

أثناء ذروة الأزمة، اتجه تركيز الحكومات عن حق على إنقاذ الأرواح وحماية الأرزاق. وفي الأماكن التي تشهد تراجعا في الإصابات الجديدة وحالات الوفاة، تنظر الحكومات في أفضل السبل لإعادة فتح الاقتصاد على نحو يتسم بالمسؤولية. وقد لا تكون تدابير الاحتواء المطولة خيارا ممكنا في الاقتصادات النامية التي تعيش فيها أعداد كبيرة من الأسر على حد الكفاف، وينبغي التفكير في طرق آمنة لإعادة فتح الاقتصاد نظرا لما تتسم به هذه البلدان من قدرات أضعف في قطاع الرعاية الصحية.

وفي المرحلة المبكرة على الأقل، سيكون التعافي أمرا غير معتاد نظرا لاستمرار عدم اليقين بشأن مسار الفيروس،



الصورة: صندوق النقد الدولي

ما بعد الأزمة

حان الوقت لاغتنام هذه الفرصة
وبناء عالم أفضل
كريستالينا جورغييفا

إذا نظرنا إلى الوراء عند بداية عام ٢٠٢٠، سنجد أن العالم قد تغير بدرجة تكاد تجعلنا لا نعرفه. فقد أملت مقتضيات حماية الصحة العامة إيقاف عجلة الاقتصاد العالمي، فأغلقت المتاجر، وجمد العمل في المصانع، وفرضت قيود شديدة على حرية الحركة.

ولم يسلم أي بلد من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كوفيد-١٩. ومن مآسي الأزمة أن أكثر من ٢٦٠ ألف شخص لقوا حتفهم وأصيب الملايين بالفيروس. ويتوقع الصندوق أن ينخفض النشاط الاقتصادي العالمي بدرجة غير مسبوق منذ فترة «الكساد الكبير». إنها أزمة منقطعة النظير بحق.

ورغم قتامة الأفاق، يحدوني الأمل في المستقبل. فالأزمات غالبا ما تظهر أفضل ما في البشر — وقد رأيت ذلك بنفسني في بلدان ضربتها الحروب والكوارث الطبيعية.

ونحن نشهد هذا بالفعل في جهود مكافحة الجائحة، إذ يضحى الأطباء وطواقم التمريض حول العالم بحياتهم لإنقاذ أرواح الآخرين. وتكثف الحكومات جهودها على نحو

أثبتت نجاحها، فقد أُلقت الأزمة الضوء على أهمية الاستثمار في بنية تحتية رقمية راسخة وأطر سياسات قوية.

وفي عام ٢٠١٨، أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي «جدول أعمال بالي للتكنولوجيا المالية» لمساعدة البلدان على تسخير مزايا التقدم السريع في مجال التكنولوجيا المالية، مع إدارة مخاطرها. ونحن نسعى لتعجيل عملنا مع البلدان الأعضاء من أجل التوسع في عملية التحول الرقمي حتى تعم منافعه على نطاق أوسع. فحسُن إدارة التكنولوجيا المالية، على سبيل المثال، يمكن أن يساعد على إنهاء الاستبعاد المالي الذي يعاني منه ١,٧ مليار شخص في الاقتصادات النامية ممن لا يتعاملون مع القطاع المصرفي.

أكثر عدالة: أوضحت أبحاث الصندوق أيضا أن انخفاض عدم المساواة في توزيع الدخل يرتبط بتحقيق نمو أقوى وأكثر استدامة، ولكن كثيرا من التفاوتات الاجتماعية برز بصورة أكبر أثناء «الإغلاق العام الكبير». فعلى سبيل المثال، نجد أن احتمالات الانتماء لأسر فقيرة تزيد بمقدار الضعف في حالة المشتغلين في القطاعات غير الخاضعة للتنظيم أو خارج النظام الضريبي. وعادة ما يفتقر هؤلاء إلى الإجازات المرضية أو إعانات البطالة، وغالبا ما يكون حصولهم على مزايا الرعاية الصحية غير مستقر.

وإذ تزيد الحكومات من إنفاقها لدعم الأفراد ومؤسسات الأعمال والمجتمعات المحلية، توجد فرصة لبناء مجتمعات واقتصادات أكثر عدالة عن طريق الاستثمار في البشر. ويعني هذا إنفاقا أكثر وأفضل على المدارس والتدريب وإعادة تشكيل المهارات؛ كما يعني التوسع في البرامج الاجتماعية الموجهة جيدا للوصول إلى شرائح المجتمع الأكثر ضعفا؛ وتعني كذلك تمكين النساء بالحد من التمييز في سوق العمل. وسيحتاج مثل هذا الاستثمار إلى التمويل من خلال نظم ضريبية أكثر عدالة، وخاصة بالنظر إلى ارتفاع مستويات الدين العام من جراء الأزمة.

روح تضامنية جديدة

إننا نساعد بعضنا البعض على النطاقين الكبير والصغير. فقد أتاح خبراء الصندوق مليارات الدولارات لمساندة الشرائح الأكثر هشاشة في العالم. كما قاموا بطهي الوجبات للفقراء في المناطق المجاورة للصندوق واعتنوا بالجيران المرضى.

وهذا التضامن هو ما يمدني بالأمل في المستقبل. وقد أظهر الصندوق قدرته على القيام بدور المُسعِف الاقتصادي أثناء هذه الأزمة. وإن نشرع في بدء المرحلة القادمة، فأنا عازمة على دعم بلداننا الأعضاء بكل الطرق الممكنة — من خلال المشورة بشأن السياسات، والتمويل، وتنمية القدرات. ومعاً، سنغتنم الفرصة السانحة لبناء عالم أفضل. **FD**

كريستالينا غورغييفا هي المدير العام للصندوق.

واللقاحات وطرق العلاج الممكنة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى إعاقة تعافي الاستثمار والاستهلاك، وخاصة إذا عادت معدلات الإصابة إلى الارتفاع مع تخفيف تدابير الاحتواء.

ومع ذلك، فسوف يشترك التعافي في عدة سمات مع الأزمات السابقة. ففي البلدان الأقوى من حيث أساسيات الاقتصاد الكلي، والتماسك الاجتماعي، وشبكات الأمان الاجتماعي، يُرَجَّح أن يكون التعافي أسرع وأقوى. وستكون مواطني الضعف القائمة — كالدين السيادي المرتفع، والميزانيات العمومية الضعيفة في قطاعات الأسر والشركات والبنوك، ومصادقية السياسات المحدودة — عائقا أمام تحقيقه. وستواجه الحكومات تحدي التخلي التدريجي عن السياسات المعنية بمواجهة الأزمة. وأكثر من أي وقت مضى، سيكون التعاون العالمي مطلبا حيويا، وستعمل على تيسيره المؤسسات الدولية من خلال تنسيق الإجراءات وتبادل البيانات وحماية سلاسل العرض ودعم البلدان الأكثر عرضة للمخاطر.

تعافٍ أخضر

ورغم ظروف التوقف الاقتصادي شبه التام، فهناك فرصة متاحة لاستخدام السياسات في إعادة تشكيل طريقة حياتنا، وفي بناء عالم أكثر خضرة وذكاء وعدالة.

أكثر خضرة: تذكرنا الأزمة الصحية الحالية بمدى ضعف الفرد في مواجهة قوة الطبيعة المذهلة. ولكن، مثلما حذر العلماء من مخاطر وقوع جائحة — أي حَدَث متطرف كما تذهب نظرية «البجعة السوداء» — فقد حذرنا أيضا من العواقب المروعة لحدوث تغير كارثي في المناخ. إننا لا نستطيع العودة إلى زمن ما قبل فيروس كوفيد-١٩، لكن بإمكاننا الاستثمار في تخفيض الانبعاثات والتكيف مع الأوضاع البيئية الجديدة.

ومع استقرار الاقتصادات، ستتاح لنا فرصة إعادة توجيهها لإعطاء أولوية للاستدامة والصلابة إلى جانب الكفاءة والربحية. وستساعد السياسات الصحيحة في تخصيص موارد للاستثمارات الداعمة للسلع العامة كالهواء النقي، وسبل الوقاية من السيول، والبنية التحتية القوية، والطاقة المتجددة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار السلع الأولية إلى خلق حيز مالي يسمح بالإلغاء التدريجي للدعم التنافلي على أسعار الوقود والذي يزيد من انبعاثات الكربون. وستكون الثمار وفيرة: ففي قطاع الطاقة فقط، يمكن أن يتطلب الانتقال إلى مستويات منخفضة من الكربون استثمارات بقيمة ٢,٣ تريليون دولار سنويا لمدة عشر سنوات، مما يحقق نموا ووظائف أثناء مرحلة التعافي.

أذكي: اقتضت الضرورة أن يعمل منا الكثير من بُعد وأن يستخدموا التكنولوجيا للحفاظ على إنتاجيتهم. وقلَّت أسفارنا، وتراجَع استهلاكنا للموارد، وبدأنا تطبيق إجراءات عمل أكثر براعة وذكاء. وبينما يرَجَّح أن تقنن المدارس ومنشآت الأعمال والمؤسسات بعض طرق العمل الأذكي التي